

سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه

م. سونيا أرزروني وارتان

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة الخليج العربي / قسم الدراسات الاقتصادية

soniaarzrony@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 2014/11/16 تاريخ قبول النشر: 2015/3/24

الملخص:

يعد سعر الصرف إحدى الأدوات التي تستخدم في توجيه سياسات البلد الاقتصادية سواء كانت النقدية منها أو المالية، ولأن العراق من البلدان النفطية قد لجأ إلى ربط الدينار بالدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار صرفه أمام أهم عملة في عوائد صادراته ومدفوعات استيراداته، ولسعر الصرف أنواع عدة تتمثل في سعر الصرف الاسمي الذي يضم "سعر الصرف الرسمي والموازي" وسعر الصرف الحقيقي والفعلي والأخير يضم "سعر الصرف الفعالي الاسمي والحقيقي"، أضف إلى ذلك، يكون أنظمة أسعار الصرف على نوعين هما الثابت والمعموم "الحر أو المدار"، علماً أن نظام الصرف المتبع في العراق هو من النوع الأول "الثابت".

قبل عام (2003)، شهد سعر صرف الدينار العراقي انخفاضاً حاداً في السوق الموازية إزاء الدولار نتيجة الحروب وما تلاها من حصار اقتصادي، إلا بعد استقلالية البنك المركزي في عام (2003) تمتع الدينار العراقي بارتفاع قيمته ومن ثم استقراره نسبياً أمام الدولار وذلك ببيع وشراء العملة الأجنبية في مزاد البنك وبمعدل يومي، إلا أنه قد يشهد تذبذباً في سعر صرفه سواء بالارتفاع أو الانخفاض في السوق الموازية لها نتيجة لعوامل اقتصادية منها وغير اقتصادية. ومن ثم، فإن هدف البحث يكمن في دراسة الإطار المفاهيمي لسعر الصرف من حيث المفهوم والأنواع، فضلاً عن بيان العوامل المؤثرة فيه مع اتخاذ السبل الكفيلة التي قد تسهم في الحفاظ على استقرار سعر صرفه ومن ثم قيمته.

Iraqi Dinar Exchange Rate and the Factors Affecting It

Lecturer: Sonia Arzroony Vartan

Abstract:

The exchange rate is one of the tools which is used in guiding the country's economic policies, whether monetary or financial ones, and because Iraq is one of the oil countries, it resorted to bind the Dinar to American dollar to maintain cash stability in front of the most important currencies in the returns of its exports and its imports payments, the exchange rate have several types, the effective exchange norminal which includes the official exchange rate, the parallel exchange rate and the real effective exchange rate, in addition to that the systems of exchange rate are two types fixed and floating, the exchange rate in Iraq is fixed.

Before the year (2003), the Iraqi dinar exchange rate fell sharply in the parallel market against the dollar as a result of wars and the subsequent economic blockade, however, after the independence of the central bank in the year (2003) may enjoy the rising value of the Iraqi dinar and then relatively stable against the dollar and that by buying and selling foreign currencies in a daily bank auction. However, it may witness a fluctuation in the exchange rate both rise or fall in the parallel market as a result of economic and non-economic factors. Hence, the aim of the research is to study the conceptual framework for the exchange rate in terms of the concept and sorts, as well as stating the factors that influencing it, and taking ways that may contribute to maintaining the stability of the exchange rate and then its value.

المقدمة:

يعد الدينار العراقي العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تعاملاته اليومية ولأن العراق إحدى البلدان النفطية النامية الذي يعتمد على قطاع تصدير النفط في توليد الدخل والناتج، قد لجأ الى ربط الدينار بالدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار صرفه أمام أهم عملة في عوائد صادراته ومدفوعات استيراداته، وفي فترة التسعينيات، شهد سعر صرف الدينار العراقي انخفاضا حادا في السوق الموازية إزاء الدولار نتيجة الحروب التي مر بها آنذاك، إلا بعد حصول البنك المركزي على استقلاله في عام (2003) قد حقق الدينار العراقي ارتفاعا في قيمته الحقيقية ومن ثم استقراره نسبيا أمام الدولار عن طريق المزاد اليومي لبيع وشراء العملة الأجنبية ومع ذلك، إلا انه قد يشهد تذبذبا في سعر صرفه بالارتفاع أو الانخفاض في السوق الموازية لها لعوامل عدة تتمثل في عرض النقد، أسعار الفائدة، التضخم، .. الخ، وعليه يستلزم اتخاذ عدد من الإجراءات التي قد تسهم في الحفاظ على استقرار سعر صرفه ومن ثم قيمته.

أهمية البحث: يعد سعر الصرف لعملة أية دولة من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومكانته من حيث استخدامه كأداة في توجيه سياسات البلد الاقتصادية النقدية منها والمالية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في بيان العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف الدينار العراقي باعتباره مؤشرا يستجيب لها على نحو قوي .

فرضية البحث: ان سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي يتأثر بعوامل قد تكون اقتصادية وغير اقتصادية .

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة الإطار المفاهيمي لسعر الصرف وأنواعه وأنظمتها والعوامل المؤثرة فيه .

خطة البحث: تضم الدراسة مبحثين، تطرق الأول الى الإطار المفاهيمي لسعر الصرف من حيث مفهومه وأنواعه وأنظمتها، في حين اختص المبحث الثاني بدراسة العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي وقد ختمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف**أولا: مفهوم سعر الصرف:**

من المعروف، ان الدولة الواحدة قد تتعامل بعملة قانونية ويتم سداد الالتزامات بتحويل الودائع المصرفية او ودائع صناديق التوفير عن طريق الشيكات أو الحوالات أو بحسب كمبيالات أو أوراق تجارية مقومة بالعملة الوطنية، إلا عند تعاملها أي "الدولة" مع دول عدة، فان هذه الآلية تتوقف عن العمل ولا بد من نظام بتحويل العملات الوطنية من بعضها الى بعض (برتران، 1975: 67) وبعبارة أخرى، ان قيام التجارة بين الدول باستخدام عملتها الوطنية يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو "سعر الصرف الأجنبي أو سعر الصرف" والذي يفهم على انه:

"سعر وحدة من عملة مقدارا بوحدة عملة أجنبية أخرى". (عباس، 2008: 64).

يعرف بأنه: "سعر تبادل العملات بعضها ببعض". (الوزني والرفاعي، 2009: 393).

يشير سعر الصرف الى: "نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعد سلعة والأخرى تعد ثمنا لها". (سالم، 1984: 9).

على وفق المفهوم أعلاه، هنالك طريقتان في النظر الى أي العملتين كسلعة هما (الغالب، 2002: 5):

- 1- الطريقة المباشرة Direct quote: أن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية.
- 2- الطريقة غير المباشرة IN direct quote: تعد السلعة هي العملة المحلية وتقاس وحدتها بالعملة الأجنبية.

تعرف الباحثة سعر الصرف على انه: ثمن نسبي يتم المقارنة بين قيمة العملتين لدولتين مختلفتين وبذلك يعد حلقة الربط بينها أو سعر للعملات الأجنبية يتم على وفق الطلب والعرض في سوق الصرف وبذلك لا يختلف عن أسعار السلع الأخرى أو انه ليس أكثر من سعر.

علماء، ان الغرض منه يكمن في تسهيل و تسوية وتقييم ما ينشأ نتيجة المعاملات الدولية المختلفة، ناهيك عن ذلك، تدعى الأسواق التي يتم فيها تحويل عملة الى عملة أخرى بـ "سوق الصرف الأجنبي" التي تعد من أكثر الأسواق اتحادا في العالم، اذ تتوفر لها أحدث وسائل الاتصال وأسرعها في ما بين المراكز العالمية (الأسواق) وتتعامل بـ "العملات" متجانسة تماماً (عوض الله، 1988: 21). أضف الى ذلك، ان سوق الصرف الأجنبي غير محدد بإطار أجنبي أينما كان مكانه، وسيكون كأى سوق آخر من عناصر ثلاثة هي كل من (السلعة والنقود والمتعاملين)، حيث تعد السلعة النقود الأجنبية وتقاس قيمتها بالنقود المحلية في حين يتمثل المتعاملون في كل من (المصارف والبورصات والسامسة) وقد يكون السوق حراً تتحد فيه الأسعار على وفق التفاعل الحر بين البائعين والمشتريين للعملات الدولية أو مقيدا بسياسات التدخل الحكومي والتي تهدف الى تثبيت الجزئي والكلي لأسعار الصرف.

أما وظائف السوق الأجنبي، فتتمثل في:

- 1- تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة من حيث اللجوء الى عدة وسائل منها الحوالات المصرفية والتلغرافية والكمبيالات.
 - 2- الصرف والائتمان: تقوم سوق الصرف بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل معها، إذ تقدم قروضها للمصدر والمستورد الى ان تتم عملية البيع والشراء الى جانبي تمويلها لتحركات رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل أي (شراء سندات من الأجانب والتزامات مالية طويلة المدى تجاه الخارج وبيع السندات الى الأجانب والتزامات مالية طويلة اتجاه البلد) و(رأس مال وطني قصير الأجل في الخارج ورأس مال أجنبي قصير الأمد في البلد).
 - 3- تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة من حيث تلاقي قوة العرض والطلب وتكوين نقطة التوازن.
 - 4- المراجعة: تضيق الفروق في الأسعار زمانياً ومكانياً، إذ يتحقق للعملة في مختلف الأسواق أسعاراً ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً فيؤدي الى استقرار سعر صرفها، اذ يزداد طلب الموازنين (المراجدين) على العملة المنخفضة السعر والذي تؤدي الى ارتفاعها في سوق معينة وبالمقابل يزداد عرض هذه العملة في السوق ذات السعر المرتفع حتى يتساوى سعر صرفها في السوقين، علماء، ان المراجح لا يتحمل أي مخاطرة لأنه لا يتخذ لنفسه مركزاً مفتوحاً (كالمضارب) بل يحقق ربحه في عمليات شراء وبيع آنية.
 - 5- المضاربة: أي الاحتفاظ بمركز مفتوح بعملة أجنبية معرض لإخطار الصرف لتحقيق أرباح مع القبول باحتمال الخسارة وهي شراء وبيع أجل للعملات لغرض الاستفادة من الفرق بين السعر الأجل يوم التعاقد والسعر الآني يوم الاستحقاق.
- والمضاربون نوعان هما:

أ – مضارب الصعود (BULL): ويتخذ رأياً أكثر تفاغلاً من السوق فيما يخص مستقبل عملة معينة فيدخل مشترياً لها وبالسعر الفوري.

ب – مضارب الهبوط (Bear): يتسم رأيه بعدم التفاؤل حول عملة معينة، فانه يدخل بائعاً لها.

ثانياً: أنواع أسعار الصرف: وتتمثل في:

- 1- سعر الصرف الاسمي: وهو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدة عملة محلية، اذ يعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار ويرمز له بـ (E^-) ومثالها في حالة الدولار للدينار العراقي، اذ يرمز الى عدد الدولار مقابل الدينار بـ ($D1/\$$) أي دولارات للدينار الواحد، علماً يتم تحويل الدولارات الى الدينار بالتقسيم على (E) والعكس بالضرب بـ (E^-)، حيث ان (العباسي، 2003: 4):

$$E^- = 1/E$$

أي ان سعر الصرف الاسمي يشير الى الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى بتاريخ معين والذي لا يؤخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين، وعليه، يمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي اذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الاسمي، اما عن طريق

التدخل "بيع وشراء العملات في سوق الصرف" أو من حيث عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية "البنك المركزي" وبسعر محدد قانونياً، وينقسم سعر الصرف الاسمي على:

أ – **سعر الصرف الرسمي:** السعر المحدد من قبل السلطة النقدية في الدولة المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

ب – **سعر الصرف الموازي:** السعر السائد في سوق الصرف الموازية والذي تتم فيه المعاملات الاقتصادية غير الرسمية ويطلق عليه "السوق السوداء" في ظل ملاحقة الدولة أو رفضها على الأقل السماح بالمعاملات التجارية فيها .

معنى ذلك، إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه بالعملة نفسها في البلد نفسه، مع العلم، ان سعر الصرف الاسمي لا يهم الاقتصاديين ما يحتويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية "سعر الصرف الحقيقي". في الجدول (1) والموضح فيه السعر الرسمي والموازي للدينار العراقي، اذ استمرت قيمة الدولار الواحد منذ عام (1974- 1981) بأنها تساوي (0.295) دينار، إلا انها ارتفعت بمقدار (3) وحدات بالألف في عام (1982) أي (تخفيض قيمة العملة المحلية) نتيجة الضغوط القوية على الدينار العراقي الذي أسهم في ان يزحف أمام الدولار بمقدار (0.0128) ديناراً للدولار الواحد أي (0.3108- 0.298) للوصول الى قيمته الجديدة (0.3108) ديناراً للدولار الواحد حتى عام (2000).

قبل عام (1980)، كان الدينار يقيم بأكثر من قيمته الرسمية (سعر الصرف فيه اقل من السعر الذي يعلنه البنك المركزي)، إلا بحلول العام المذكور والأعوام التي تليه، أخذت السوق الموازية اتجاهاً آخرًا بتقييم الدينار بأقل من قيمته الرسمية (سعر الصرف الأجنبي "الدولار" فيه أعلى من السعر المعلن) بسبب الضغوط الاقتصادية على الدينار العراقي والناجم عن عدم الاستقرار بسبب الحرب العراقية الإيرانية وكثرة تحويلات المقيمين غير العراقيين للخارج مما أدى الى أضعاف قيمة الدينار حتى عام (1987)، وابتداءً من عام (1988)، أصبح سعر الصرف يقفز باتجاه الدنانير نفسها بعد أن كان بأجزاءه "الفلسات" موضح في الجدول المذكور، قد كان يساوي "دينارين" للدولار الواحد وأصبح (10) دنانير للدولار في عام (1991)، الى جانب ذلك، قد شهد سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية تدهوراً خلال المدة (1991- 2002) وهي مرحلة الحصار الاقتصادي الذي تم فيه فرض العقوبات الدولية على العراق بسبب غزو الكويت وقدر خسائر تصدير البترول (10) مليار دولار ومن اجل أعمار ما دمرته الحرب من جهة والتوسع في الإنفاق من جهة أخرى أدى الى "الإصدار النقدي الجديد" والتي تعد من إحدى أسباب تدهوره لاسيما مع تنامي عرض العملة المحلية بسبب التمويل بالعجز، اذ ارتفع من (2.5) مليار دينار عام (1991) الى (3) تريليون دينار في عام (2002) وبمعدل نمو (12115%)، فضلاً عن زيادة عرض النقد بنسب (87%) و(97%) و(176%) و(195%) في الأعوام (1992 و 1993 و 1994 و 1995) على التوالي (البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، 2003: 9).

جدول (1) معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وبالسعرين الرسمي والموازي للفترة (1974-

(2002) (دينار/دولار أمريكي)

السنة	السعر الرسمي	السعر الموازي
1974	0,295	0,289
1875	0,295	0,285
1976	0,295	0,297
1977	0,295	0,298
1978	0,295	0,290
1979	0,295	0,295
1980	0,295	0,306
1981	0,295	0,475
1982	0,295	0,480
1983	0,3108	0,501
1984	0,3108	0,501
1985	0,3108	0,176
1986	0,3108	0,174

0,174	0,3108	1987
2	0,3108	1988
3	0,3108	1989
2	0,3108	1990
10	0,3108	1991
21	0,3108	1992
74	0,3108	1993
454	0,3108	1994
1674	0,3108	1995
1170	0,3108	1996
1470	0,3108	1997
1620	0,3108	1998
1972	0,3108	1999
1930	0,3108	2000
1929	0,3108	2001
1957	0,3108	2002

المصدر: بيانات (1989-1974): عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف-العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، (الكوفة: جامعة الكوفة: 2002)، ص132.

بيانات (2002-1990): صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005)، بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (بغداد: الرصافة، العدد السابع عشر، أيار، 2008)، ص68.

بعد عام (2003) والمتزامن بتغيير النظام السياسي في العراق، عمل البنك المركزي العراقي بأدوات مختلفة عن السابق لاسيما وانه حصل على الاستقلالية بموجب القانون الجديد له المرقم (56) لعام (2003)، اذ ان مفهوم الاستقلالية تعني:

* عدم إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر.
 * عدم تلقي أوامر من الحكومة في تسيير أدوات السياسة النقدية.
 * خضوع حساباتها للمدقق الخارجي على وفق معايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية.
 والجدير بالإشارة، ان هذه الاستقلالية هي ضمن الحكومة ولا يمكن نفي التشاور او التعاون فيما يخص تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد.

وتحديدا منذ 2003/10/4 وما زال العمل فيه مستمرا، قد استخدم البنك المركزي أسلوب المزايدات اليومية لبيع وشراء الدولار من اجل السيطرة على عرض النقد والسيولة، اذ أصبح البنك المركزي "السلطة النقدية في البلاد" سوق مركزية للعملة الأجنبية مما أسهم ذلك في وضع حد للتقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وحصول تقارب ما بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي بعد ان كان هنالك أشكال عدة لأسعار الصرف تجاوزت (13) سعر صرف للدينار العراقي (الخزرجي، 2010: 1) ومن ثم الحفاظ على استقرار الدينار العراقي وموضح في الجدول (2)، اذ تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (25%) في عام (2004) مقارنة بـ (1936) دينار للدولار عام (2003)، في حين بلغت نسبة التحسن بين عامي (2006-2007) حوالي (14%) وبنسبة (2%) بين عامي (2008-2009)، اذ بلغ سعر صرف الدينار (1182) دينارا للدولار الواحد، ويرجع سبب تحسنه (ارتفاع قيمة الدينار) أمام الدولار الأمريكي الى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي بدعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار بالمزاد اليومي وطرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي في السوق المحلية، اذ ارتفعت الكمية المباعة من العملة الأجنبية للمدة (2004-2009) التي قدرت بـ (33990) مليون دولار عام (2009) وبنسبة زيادة (13%) عن عام (2008) وبلغ المباع منها (25868) مليون دولار (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2008-2009)، صفحات متفرقة)، إلا انه يلاحظ انخفاض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي في عامي (2012) و(2013) الى (1241) دينار للدولار و(1220) دينار للدولار على التوالي مقارنة مع عام (2011) الذي شهد سعر صرف الدينار العراقي ارتفاعا أمام الدولار بـ (1185) دينارا للدولار الواحد، ومن ثم ان أسباب انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار لعامي (2012) و (2013) يعود الى:

جدول (2) سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي بسعر المزاد والموازي (2003-2013)
(دينار / دولار أمريكي)

السنة	سعر المزاد (الرسمي)	سعر الصرف الموازي
2003	1896	1936
2004	1453	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1186
2011	1166	1185
2012	1166	1241
2013	1166	1220

المصدر: البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات وصفحات متفرقة

1 - انخفاض الكميات المباعة خلال الربع الرابع من عام (2012) مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه وبنسبة انخفاض (12,3%) موضحة في الجدول (3) وبمعدل يومي (212,8) مليون دولار وقد تم بيعه بنسبة (88,7%) كحوالات والمتبقي (11,3%) تم بيعها على هيئة نقد من إجمالي المبيعات وبالمقابل ارتفاع الكمية المشتراة من وزارة المالية خلال الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث وبنسبة ارتفاع (70,8%) فضلا عن انخفاض الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في مزاد البنك المركزي في الربع الرابع وبنسبة (9,11%) عن الربع الثالث من عام (2013) موضح في الجدول المذكور، إذ تم بيع بنسبة (75%) على هيئة حواله وبمعدل يومي (138) مليون دولار وعلى هيئة نقد بنسبة (25,0%) من إجمالي المبيعات وبمعدل يومي (46,1) مليون دولار وبالمقابل انخفاض الكمية المشتراة من الدولار من وزارة المالية بنسبة (15,4%) خلال الربعين الثالث والرابع.

جدول (3) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي في مزاد البنك المركزي للربعين الثالث والرابع لعامي (2012-2013)
(ألف دولار / %)

المبيعات	2012				2013			
	الربع الثالث	نسبة التغير	الربع الرابع	نسبة التغير	الربع الثالث	نسبة التغير	الربع الرابع	نسبة التغير
نقد	879062	6	1464501	11,3	3707884	6,23	3456411	25
حواله	13921019	94	11517018	88,7	11952945	3,76	10343918	75
الإجمالي	14800081	100	12981519	100	15660829	100	13800229	100
المشتريات من وزارة المالية	الربع الثالث 12000000		الربع الرابع 20500000		الربع الثالث 19500000		الربع الرابع 16500000	

المصدر: البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: التقرير الاقتصادي السنوي (2012-2013)، صفحات متفرقة .

- 2 - الأوضاع الإقليمية لدول الجوار "العقوبات الاقتصادية الدولية" التي تتعرض لها كل من إيران وسوريا ودفعهما الى الحصول على العملة الصعبة من العراق .
- 3 - استمرار الخلافات بين الكتل السياسية .
- 4 - السفر من قبل المواطنين خارج العراق كسائحين أو مهجرين ومن ثم زيادة الطلب على الدولار .
- 5 - العوامل النفسية لضعف ثقة المواطن العراقي بعملته .

2 - سعر الصرف الحقيقي: كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية أي نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية الى سعر السلعة في السوق العالمية. (حسين وآخرون، 2010 : 108) .

أي ان سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني ويتم احتسابه من خلال تعديل سعر الصرف الاسمي بمؤشري الأسعار في كل من البلد المحلي والأجنبي على حد سواء ومبين في المعادلة أدناه: (البلبل، 2007 : 4) .

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{الأسعار المحلية}}{\text{الأسعار العالمية}} \times \text{سعر الصرف الاسمي}$$

وعند تساوي سعر العملة المحلية والعالمية بعملة واحدة، عندها يكون سعر الصرف الحقيقي مساويا لـ (1) وقد يكون اكبر أو اصغر من (1) عندما يكون السعر المحلي اكبر أو اصغر من السعر العالمي (العاني، 2001 : 122).

- والجدير بالذكر ان العلاقة ما بين سعر الصرف الحقيقي وبين كل من :
- سعر الصرف الاسمي (عكسية): كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي انخفض سعر الصرف الحقيقي وكتحصيل حاصل تزداد القدرة على المنافسة مع العالم الخارجي والعكس صحيح .
 - السعر العالمي (عكسية): ان ارتفاع أو انخفاض السعر العالمي يؤدي الى انخفاض او ارتفاع سعر الصرف الحقيقي .
 - السعر المحلي (طردية): ان ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الحقيقي سيؤدي الى تغيير مماثل في الأسعار المحلية .

3 - سعر الصرف الفعلي: Effective Exchange Rate (EER)

متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية بشكل ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية ومن ثم فانه يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية على أساس ان أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلعة سيسهم في تغيير سعر صرف القيمة المحلية (شيباني، شبكة الانترنت 2009: 23).

وهناك نوعان من سعر الصرف الفعلي هما :

أ - سعر الصرف الفعال الاسمي : Effective Exchange Norminal (NEER)

القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بسنة الأساس، إذ يعطي إشارة واضحة عن القيمة الإضافية لمتحصلات البلد المعني بعملة المحلية من الصادرات السلعية للفترة الجارية مقارنة مع قيمة متحصلاته في فترة الأساس وبحسب رياضيا: (الغالبى وخضير، 2011 : 51)

$$NEER = \sum p Z_p (epr)_t / (epr)_0 \times 100 = \sum p Z_p INER pr \times 100$$

حيث ان:

Z_p : حصة الدولة بعملة هذه الأخيرة (r) من إجمالي صادرات الدولة المعنية P .
 $(epr)_t$, $(epr)_0$

سعر صرف عملة البلد بالعملة المحلية في سنتي المقارنة (t) وسنة الأساس (o) على P.

مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس. $INER pr$:

ب - سعر الصرف الفعال الحقيقي : Real Effective Exchange Rate (REER)

متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة وشركاءها "منافسيها التجاريين" إذ تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تكوين الأوزان وعليه، ان سعر الصرف الفعال الحقيقي هو سعر الصرف الفعال الاسمي معدلا بتحركات الأسعار في البلد المعني وشركاءه التجاريين، وله عدة صيغ يذكر منها على سبيل المثال (بدر الدين وآخرون، شبكة الانترنت، 2009: 3)

$$REER_i = W_i \sum_{j=1}^n \frac{RER.PW}{pd}$$

حيث ان:

RER : سعر الصرف الحقيقي بين عملة الدولة المعنية مع عملة الدولة الشريك التجاري i

w_i : أوزان الترجيح المتمثلة بالاستيرادات أو الصادرات أو كليهما للدول المعنية مع الدولة الشريكة تجاريا i

n : عدد الشركاء التجاريين

ثالثا: أنظمة أسعار الصرف

هنالك نظامين لسعر الصرف الثابت وهما :

1 – سعر الصرف الثابت: السعر الذي تقوم بتحديدته الحكومات على نحو مباشر من خلال تدخلها في سوق العملات للمحافظة على استقرار العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد (بربور ، 2008 : 33) .

على وفق النظام أعلاه، يكون سعر العملة المحلية ثابتاً أو مرتبطاً عن طريق البنك المركزي بعملية أجنبية رئيسة أو بسلة من العملات الأجنبية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007: 64) التي تعكس أي "سلة العملات الأجنبية عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، علماً ان هذا النوع من الأنظمة يفرض على السلطات النقدية الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية. ومن أنواع سعر الصرف الثابت:

أ – سعر الصرف الثابت حسب قاعدة الذهب ويتراوح بحدود (1%) على جانبي سعر التعادل: ساد هذا النظام في الفترة (1971-1994) نتيجة اتفاقية (Bretton Woods) وهي الاتفاقية الدولية التي تم تحديدها في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير الأمريكية في عام (1994) وتحدد على وفقها تبادل العملات بعضها ببعض وتم ربطها بالذهب الذي يمكن تحويله الى دولار ولاسيما وانه كان آنذاك العملة الوحيدة القابلة للتحويل الى الذهب والعكس صحيح.

ب – سعر الصرف الثابت "المرن" مع وجود هوامش محددة على جانبي سعر التعادل: ويقصد به إعلان الدولة التزاماتها بسعر صرف ثابت لعملتها مع إمكانية حركته داخل حدود محددة لا يتجاوز (5%) على جانبي سعر التعادل.

ج – سعر الصرف الثابت مع وجود هوامش واسعة: يعد هذا النوع مماثلاً مع (ب)، إذ تقوم الدولة بالالتزام بسعر التعادل مع تحديد هوامش واسعة لحركته بحدود (10% - 15%) أو أكثر حول سعر التعادل.

د – سعر الصرف الثابت القابل للتعديل: ان الدولة تحدد سعر صرف محدد لعملتها مع إمكانية تغييرها على نحو إرادي بين فترات زمنية معينة على وفق مقتضيات وضعها الاقتصادي.

2 – سعر الصرف الحر - العائم - النقي: السعر الذي يتحدد في السوق وفقاً للطلب والعرض كأى سلعة أخرى، علماً، لا تكون هذه العملة محددة بعملة دولية أو بعملة دولية كـ "الذهب"، إذ ان السلطة النقدية غير ملزمة بالتدخل في سوق الصرف من اجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية تتعلق بسعر صرف عملتها وتكون غير محتاجة الى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية.

وبمعنى آخر، ان سعر الصرف العائم يتحدد من خلال تساوي عرض النقد الأجنبي مع الطلب عليه، فالطلب على النقد الأجنبي يعد طلباً مشتقاً من الطلب على الواردات، في حين يعد عرض النقد الأجنبي طلب مشتق من الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية.

والجدير بالذكر، قد يكون التعويم على أنواع منها:

- التعويم المدار - غير النقي: إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف وفي الوقت ذاته، تتدخل السلطة النقدية لتحديد حركته لمنع التقلبات في سعر الصرف من ان يتجاوز حداً معيناً أي ان التدخل يكون "موجهاً".

- التعويم المستقل: عدم ارتباط أي ارتفاع أو انخفاض لسعر صرف العملة الوطنية بأسعار صرف أي عملة أو عملات أخرى ومن ثم يختلف التعويم الحر عن التعويم المدار في نقطتين (ضمد وعباس، 195: 3) هما:

- أ – يحتاج التعويم المدار الى الاحتياطات الرسمية لغرض التدخل في سوق الصرف.
- ب – في التعويم الحر، يفترض ان يكون سعر الصرف التوازني مطابقاً أو يتطابق مع حالة التوازن في ميزان المدفوعات (اذ لا وجود لمثل هذه الفرضية) ولاسيما في ظل التعويم المدار عند استعمال الاحتياطات من قبل السلطة النقدية قد يبتعد سعر الصرف التوازني عند حالة توازن ميزان المدفوعات.

وبالنسبة الى نظام سعر الصرف في العراق:

تغير نظام سعر الصرف من نظام الصرف المدار الى نظام الصرف الثابت "النظام الذي تتعادل فيه العملة المحلية بالعملة الأجنبية وبنسبة (100%) بعد عام (2003).

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي

هنالك العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والمتمثلة في:

أولاً : العوامل الاقتصادية: تعد النظريات المفسرة لأسعار الصرف من ضمن هذه العوامل وهي:

1 – النظرية النقدية – الكمية: money approach

يعد سعر الصرف سعراً نسبياً لعملتين على وفق النقوديين، ومن ثم فانه يتحدد بالطلب والعرض النسبي لكليهما وفي ظل افتراض تعادل القوة الشرائية، فإن سعر الصرف يحدده المعروض النقدي في الدولة المعينة بالنسبة للمعروض النقدي في الدولة الأخرى.

تري النظرية، ان ارتفاع المعروض النقدي في اقتصاد ما يؤثر على سعر الصرف من خلال التغيرات التي يحدثها المستوى العام للأسعار "ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية" ومن ثم ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من الخارج على اعتبار ان الطلب عليها في الأسواق الخارجية قد انخفض ومن ثم زيادة إقبال المنتجين على اقتنائها من الخارج (زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة سعر صرفها مقابل انخفاض أو تدهور سعر صرف العملة المحلية) والعكس صحيح في حال انخفاض كمية النقود، اذ تقل كلفة الصادرات، فيزداد الطلب عليها والعملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها الخارجية، وعليه بعد عام (2003) وحصول البنك المركزي على استقلاليتها، مما حوله اتخاذ القرارات النقدية الملائمة للوضع الاقتصادي في البلد عن طريق "مزايدات العملة الأجنبية" التي أسهمت في السيطرة على مناسيب السيولة العامة وتوفير عملة بديلة لتسديد الالتزامات بين الأطراف المتعاملة وفي الوقت ذاته، ساهم في انخفاض نسبة العملة في التداول الى عرض النقد من (80,2%) عام (2003) الى (47,05%) في عام (2010)، انظر في الجدول (4) وبمعدل نمو مركب سالب -7,2% للمدة المذكورة، كذلك ارتفع إجمالي الودائع الجارية بمعدل نمو قدره (56,0%) للمدة نفسها ويعكس ذلك زيادة الثقة بالمؤسسات المصرفية وإعادة القوة الشرائية للدينار العراقي، لاسيما عند سعري صرف رسمي وموازي (1806) و(1936) دينار / دولار أمريكي على التوالي لعام (2003) وبحوالي (1170) و(1186) دينار/ دولار أمريكي على التوالي لعام (2010).

جدول (4) عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (2003-2010) (مليون دينار/%)

السنة	العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد (M1) (2)+(1)=(3)	نسبة (3/1) (4)	عرض النقد (M2) (5)	معدل النمو السنوي (6)
2003	4629794	1143897	5773691	80,2	6953420	-
2004	7162945	2985681	10148626	70,6	11498148	65,3
2005	9112837	2286288	11399125	79,9	14659365	27,4
2006	10968099	4491961	15460060	70,9	21050249	23,5
2007	14231700	7489467	21721167	65,5	26919996	3,1
2008	18492502	9697432	28189934	65,8	34861933	29,7
2009	12775679	15524351	28300030	45,1	45355289	32,3
2010	24332192	27401297	51743489	47,0	60288668	38,7
معدل النمو المركب	26,1	56,0	36,0	-7,2	32,4	

المصدر: بيانات الأعمدة (1 و 2 و 5) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي (2004-2010)، صفحات متفرقة.
الأعمدة (3 و 4 و 6) من عمل الباحثة.

2 – نظرية تعادل معدلات الفائدة: Asset A-approach

تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تطرأ على مستوى القيمة الخارجية للعملة، ويقصد بسعر الفائدة العائد الذي يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك والفائدة التي تحصل عليها البنوك التجارية عن منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الحكومية، وهنالك نوعان من أسعار الفائدة هما:

أ - **سعر الفائدة الاسمي:** السعر السائد في الأسواق المالية التي تتقاضاها المؤسسات المالية لقاء منحها القروض الى المستثمرين أو التي تمنحه البنوك على حسابات التوفير أو العائد على سندات القروض الحكومية والخاصة.

ب - **سعر الفائدة الحقيقي:** سعر الفائدة بعد استبعاد التضخم، أي ان:

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - نسبة التضخم

الجدير بالذكر، ان زيادة سعر صرف الدينار العراقي /الدولار في السوق الموازية بنسبة (1%) ستؤدي الى تخفيض سعر الفائدة الحقيقي بمقدار (0,228%) لان زيادة سعر الصرف فيها "السوق الموازية" يدل على الانخفاض في قيمة العملة المحلية ومن ثم انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بافتراض ثبات سعر الفائدة الاسمي في السوق النقدية، أضف الى ذلك، ان زيادة متوسط سعر الفائدة الاسمي بنسبة (1%) سيؤدي الى زيادة متوسط سعر الفائدة الحقيقي بمقدار (1,028%) نتيجة امتصاص فائض السيولة المحلية من خلال رفع سعر الفائدة ليصل الى (20%) في فترات معينة ومن ثم ارتفاع قيمة العملة المحلية "انخفاض سعر الصرف الموازي عن السعر الصرف الرسمي" (*).

3- نظرية تكافؤ تعادل القوة الشرائية "التضخم" Purchasing Power Parity

برزت هذه النظرية عقب الحرب العالمية الأولى باسم الاقتصاد السويدي تقريراً يصاحبها الاقتصادي السويدي (جوستاف كاسل)، وتنطلق الفكرة الأساسية لها في: (ناصر، شبكة الانترنت: 1) "ان القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل يتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، أي ان سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن ان تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج". على وفق هذا النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة، إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة اكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال، المقارنة بين معدلات التضخم في العراق "لاسيما بالسعرين الموازي والرسمي" والولايات المتحدة الأمريكية، إذ ناهز سعر صرف الدولار في العراق "بالسعر الموازي" نحو (1203) دينار في عام (2008)، في حين بلغ معدل التضخم فيه بعد سنة "أي في 2009" حوالي (7,1%) بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية في السنة ذاتها هو (2,7%)، في حين بلغ سعر صرف الدولار في العراق "بالسعر الرسمي" نحو (1166) ديناراً في عام (2012) وبمعدل تضخم فيه بعد سنة "أي في 2013" بنسبة (1,6%) وبنسبة (1,5%) في الولايات المتحدة الأمريكية (*)، معنى ذلك، ان سعر صرف الدولار مقابل الدينار وبالسعرين الموازي والرسمي سوف يتغير نحو الارتفاع بينما تنخفض قيمة الدينار مقابل الدولار للأعوام المذكورة، ويمكن حساب سعر الصرف الجديد بين العملتين من خلال المعادلة الآتية: (شيباني، مصدر سابق: 52)

1 دولار = سعر الصرف في بلد ما "مثاله العراق" قبل سنة [+1 (معدل التضخم في البلد الأول "العراق" بعد سنة (%)) - معدل التضخم في البلد الثاني "مثاله الولايات المتحدة الأمريكية" بعد سنة (%))]

$$1 \text{ دولار} = (1203) [+1 (7,1\% - 2,7\%)]$$

$$1 \text{ دولار} = 1255 \text{ دينار}$$

أي ان الدولار كان يساوي (1203) ديناراً، إلا انه مع ارتفاع مستويات التضخم بعد سنة في العراق عنه في الولايات المتحدة الأمريكية، أدى ذلك الى زيادة قيمة الدولار "انخفاض قيمة الدينار"، فقد

(*) ان لسعر الصرف في السوق الموازية ومتوسط سعر الفائدة الاسمي اثر مباشر على سعر الفائدة الحقيقي واثراً غير مباشر لمتغير عرض النقد بالمفهوم الواسع ومبيعات العملة الأجنبية الى جانب سعر الصرف في السوق الرسمية من حيث استخدام إحدى الطرق القياسية "المربعات الصغرى الاعتيادية" (OLS) وباستخدام نظام (SPSS)، للمزيد انظر في: د. سمير فخري نعمة الوائلي، أثر تغييرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة / العراق حالة دراسية للمدة 2004-2012، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية*، (جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد العاشر، 2013)، ص 62.

(*) معدل التضخم في العراق: البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (2008-2013). معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية

أصبح الدولار الواحد يساوي (1255) ديناراً بالسعر الموازي في عام (2009) ونحو (1167) ديناراً بالسعر الرسمي في عام (2013) بعد أن كان الدولار الواحد يساوي (1166) في عام (2012).

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

أ – **الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية:** أن سعر سلعة في بلد ما يكون مساوياً لعرضها في بلد آخر مع الأخذ بنظر الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني، أي أن:

سعر صرف العملة = سعر السلعة بالعملة المحلية / سعر السلعة بالعملة الأجنبية

ب – **الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية:** افتراض تساوي فارق التضخم بين أسواق السلع المحلية والخارجية وتغيير سعر الصرف كشرط للتوازن أي تؤثر معدلات التضخم السائدة في البلد على سعر صرف عملته، فالبلدان ذات معدل تضخم مرتفع "انخفاض الطلب على منتجاتها" يقابلها انخفاض في قيمة عملتها وسعر صرفها مقابل العملة الأخرى والعكس صحيح، لاسيما أن اعتماد سعر الصرف مثبتاً اسمياً في العراق من أجل احتواء التوقعات التضخمية واعتدال الأسعار يرجع إلى أن السلع القابلة للتجارة تشكل (81%) من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك فيه "العراق"، أي أن التأثير الأكبر في خفض التضخم بعد عام (2003) كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار الحقيقي الذي انعكس على انخفاض كبير في أسعار الاستيرادات "استهلاكية أو وسطية"، إذ تتراوح مساهمتها في أنشطة الإنتاج للقطاع الحقيقي كمدخلات مستوردة بين (30%-60%) من إجمالي المدخلات (الشود، 2009: 146).

4 – **نظرية الأرصاد: طريقة ميزان المدفوعات: Balance of payment approach**

يفهم ميزان المدفوعات على أنه "السجل الإحصائي والمحاسبي لخلاصة القيم النقدية للتعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة معينة "سنة" بين المقيمين من الأفراد والمؤسسات في دولة ما والمقيمين من الأفراد والمؤسسات بين حقوق الدولة أو ديونها خلال بيان مقبوضاتها من الدول الأخرى أو مدفوعاتها إلى هذه الدول. (معروف، 2005: 318)

وتتحدد أسعار الصرف على وفقها في ضوء التوازن في الميزان المحاسبي (الطلب والعرض على العملة الأجنبية).

ففي حالة العجز في ميزان المدفوعات في بلد ما، يعني ذلك، دفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملة الأجنبية لسداد ذلك العجز مقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته (انخفاض قيمة عملته وسعر صرفه أمام العملة الأجنبية)، أي أن زيادة سعر صرف الدولار سيؤدي إلى أن تجعل السلع المحلية رخيصة بالنسبة إلى الأجانب مقارنة بالسلع في الخارج أي زيادة التصدير وفي الوقت نفسه، تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء "من وجهة نظر المقيمين ومن ثم تخفيض الاستيراد، أي مع زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات سيعود ميزان المدفوعات إلى التوازن والعكس صحيح في حالة الفائض يزداد الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع سعر صرفها مقابل انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية "الدولار"، وعليه يستخدم سعر الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن الخارجي، ومن الجدول (5) يتبين، أن سعر الصرف قد انخفض من (1896) ديناراً مقابل الدولار الواحد إلى (1453) ديناراً/ دولار للأعوام (2003-2004) في حين قدر العجز في الميزان التجاري ما بين (222,4- و 3492,3-) مليون دولار، إلا أنه عاود الارتفاع على نحو ضئيل نتيجة الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة التي شهدتها البلد للسنوات (2005-2006)، ومع ذلك، حقق الميزان التجاري فائضاً بقيمة (3695,2) مليون دولار في عام (2005) واستمر بالارتفاع في عام (2008)، إلا أنه قد حصل تراجع في فائض الميزان إلى (14435,6) مليون دولار في عام (2010) والناجم عن ارتفاع في اقيام الاستيرادات إلى (37,3280) مليون دولار في موازنة (2009) التي ناهزت (32,6733) مليون دولار (البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية 2009 و2010، صفحات متفرقة) وبمعدل سنوي (14%)، مما يستدعي تعزيز القدرة التنافسية لبعض المنتجات المحلية من خلال اصلاح هيكل القطاع الحقيقي، والجدير بالإشارة، أن البنك المركزي قد اسهم من خلال مراقبة حركة ميزان المدفوعات والفوائض التي تحققت فيه إلى امتصاص ما نسبته (25%) من الضغوط التضخمية.

جدول (5) الميزان التجاري في العراق للفترة (2003-2010) (مليون دولار)

السنوات	سعر الصرف	الميزان التجاري
2003	1896	(222,4)
2004	1453	(3492,3)
2005	1467	3695,2
2006	1467	11821,9
2007	1255	26324,3
2008	1193	33554,9
2009	1170	7108,9
2010	1170	14435,6

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية، أعداد وصفحات مختلفة. ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تعني قيم سالبة "عجز".

5 - الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة للدولة على إنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن السنة المقبلة وتجاز بموجبها الجباية والإنفاق (السويس، 2005 : 12).

وللموازنة الحكومية تأثير على سعر صرف العملة، ففي حالة الفائض فيها "زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة"، سيدعم ذلك العملة المحلية ومن ثم زيادة الطلب عليها وارتفاع سعر صرفها مقابل انخفاض سعر صرف الدولار والعكس صحيح في حالة العجز، لاسيما وان عجز الموازنة المخطط في العراق قد ناهز (10121,0) مليار دينار في (2004) وازداد الى (21682,2) مليار دينار في (2010) وبمعدل نمو (13,5%)، الى جانب ذلك، ان العجز المخطط قد شكل نسبة كبيرة من النفقات العامة ما بين أعلى مستوى له (31,8%) في عام (2004) وبين أدنى مستوى بنسبة (10,9%) في عام (2006) (الحلفي، 2012: 128)، مع العلم، يتحول العجز المخطط الى فائض فعلي عند التنفيذ نتيجة الانخفاض في نسب تنفيذ النفقات العامة بشقيها الاستهلاكية "التشغيلية" أو الاستثمارية، وعليه قد ارتفع هذا الفائض من (865,3) مليار دينار في (2004) إلى (5169,1) مليار دينار في (2010) وبمعدل نمو (34,7%)، أضف الى ذلك، ان نسبة الفائض إلى العجز المخطط تميزت بانها مرتفعة لاسيما خلال الأعوام (2005 - 2008) التي تراوحت بين (161,1%- 201,1%) (المصدر نفسه: 129) بمعنى ان الفائض المتحقق "ظاهري وليس حقيقي" في الموازنة ويشير الى ان النفقات العامة الفعلية تنمو بمعدل أقل من الإيرادات العامة الفعلية و نتيجة لوجود الفائض في موازنات الأعوام السابقة انعكس ذلك على مصادر تمويل العجز بتغطيته من خلال الأموال المدورة من الموازنات السابقة.

6- النظرية الإنتاجية:

تنص هذه النظرية على ان تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يتطلب ان يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوة الإنتاجية للدولة، أي ان القيمة الخارجية للعملة تعتمد على أساس كفاءة ومقدرة الجهاز الإنتاجي، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني زادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية الى البلد المستضيف له بقصد الاستثمار ومن ثم زاد الطلب على العملة المحلية وتحسن سعر صرفها مقابل العملة الأخرى والعكس صحيح لاسيما وان الاقتصاد العراقي يعد اقتصادا ريعيا، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي (40,4%) في عام (2009) وارتفعت الى (42,9%) في عام (2010) مقابل تدني مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نسبتهما ما بين (4,4% و 2,4%) وبين (5,0% و 2,0%) لعامي (2009) و(2010) على التوالي (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، النشرات الإحصائية لسنوات وصفحات متفرقة) وبسعر صرف رسمي ناهز (1170) دينار/ دولار أمريكي للعامين المذكورين وبسعر صرف موازي (1182-1186) دينار/ دولار أمريكي لعامي (2009 و 2010) على التوالي.

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية:

1 - الحروب والاضطرابات:

ان الحروب الداخلية والخارجية مصحوبا بالاضطرابات السياسية لها تأثير على سعر صرف العملة المحلية والتي تؤثر على القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة وغيرها) لأنها تسهم في تغيير الطلب على الصرف الأجنبي، اذ شهد سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار في السوق الموازية

تدهورا ملحوظا في عقدي الثمانينيات والتسعينيات نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وفترة الحصار الاقتصادي بسبب غزو الكويت "راجع الصفحتان (5 و6)"، فضلا عن ان قيمة الدينار العراقي شهدت انخفاضا مقابل الدولار الأمريكي من (1200) دينار لكل دولار في كانون الأول من عام (2012) الى (1300) دينار لكل دولار منذ مطلع عام (2013) (البكري، شبكة الانترنت 2014: 2) وذلك بسبب الأوضاع الإقليمية لدول الجوار (سوريا وإيران) الآنفتا الذكر.

2 - التوقعات والأخبار (الإعلام):

يتأثر المتعاملون بسوق الصرف الأجنبي بالإخبار ذات العلاقة بسعر الصرف أو البيئة الاقتصادية ومن ثم ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة، ومثالها دور المضاربة في العبث بسعر الصرف الاسمي المرغوب به من وجهة النظر الحكومية، أي ان الارتفاع النسبي في قيمة الدينار العراقي إزاء الدولار سيحفز التوقعات المضاربة في السوق باتجاه معاكس (بيع العملة الوطنية وشراء العملة الأجنبية من قبل المضاربين وعند سعر صرف رسمي ليحقق الأرباح في المستقبل استنادا الى توقعاتهم حول سعر الصرف الرسمي التي ستكون لها ردة فعل قوية وسرية على سعر الصرف الموازي وبنسب محدودة، عندها يستجيب سعر الصرف في السوق الموازية بـ "الارتفاع" في سعر الصرف الاسمي وما يلبث ان يعود الى سابقته "انخفاضه" أي (بيع الدولار مقابل عدد اكبر من الدنانير العراقية) بسبب هيمنة عنصر عدم التوكيد في الجانبين الاقتصادي والسياسي، الى جانب التوقع بحدوث نقص في عرض العملة الأجنبية ومن ثم بيع العملة الوطنية وشراء العملة الأجنبية من قبل المضاربين ومن ثم ممارسة ضغوط تصاعدية على قيمة الدولار.

أضف الى ذلك، عند قيام البنك المركزي العراقي في عام (2012) بتحصين سعر صرف العملة المحلية من خلال فرض قيود إدارية للحصول على "الدولار" ومنها وضع حدود قصوى لتحويل الأموال الى الخارج- البيع بسعر ثابت للدولار من قبل المصارفالخ أدى ذلك الى حدوث قفزات متتالية في سعر صرف الدولار مقوما بالدينار في السوق الموازية الحرة) بـ "زيادة ضغط الطلب على الدولار" والتي تم خلقها فعليا من الجانب الإداري (إسماعيل، 2012: 52) من خلال تقييد العرض منه مع عدم إمكانية توليد معروض ينسجم مع قوة الطلب على الدينار ويجعل هذا، ان يكون سعر الصرف السوقي للدولار أعلى من سعر الصرف الاسمي المرغوب رسميا وبدوره يعكس حقيقة مفادها "ان طلب الأفراد والتجار والمصارف يكون غير مشبع بالدولار ومن ثم النقص في جانب العرض منه"، ومن ثم ارتفاع الطلب عليه، إلا مع إعلان السلطة النقدية "البنك المركزي" في الربع الثالث من عام (2012) عن تخفيف القيود الإدارية على بيع الدولار أدى ذلك الى تحسن نسبي في سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار في السوق الحرة، اذ كانت قيمة إجمالي مبيعات العملة الأجنبية في كل من الربع الأول والثاني من عام (2012) البالغة (10,149) مليون دولار و(10,718) مليون دولار على التوالي واقل من مثيلاتها في الربع الأخير من عام (2011) والمقدرة بـ (11,004) مليون دولار (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2011-2012، صفحات متفرقة) .

الاستنتاجات

- 1 - يمثل سعر الصرف قيمة العملة بالعملات الأجنبية الذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في سوق الصرف.
- 2 - في فترة التسعينيات، شهد سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار تدهورا كبيرا في السوق الموازية ومن ثم انخفاض قيمته نتيجة الحروب وما تبعه من حصار اقتصادي مر به العراق، إلا بعد عام (2003) وحصول البنك المركزي على استقلاليته، تمتع الدينار العراقي باستقراره وارتفاع قيمته الحقيقية مقابل الدولار ومن ثم حصول تقارب ما بين سعر صرفه الحقيقي والاسمي وذلك بإقامة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية لاسيما بطرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي (بيع الدولار) يوميا.
- 3 - هنالك عوامل عدة تؤدي الى ارتفاع أو انخفاض في سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي ومنها المعروض النقدي وأسعار الفائدة ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم والعجز في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات التي لها تأثير سلبي متمثل في انخفاض سعر صرفه ومن ثم قيمته والعكس صحيح الى جانب الإشاعات والأخبار بغض النظر عن مدى صحتها اذ

تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة المحلية لمدة قصيرة ثم ما تلبث ان تعود قيمة العملة الى وضعها الطبيعي بعد زوال الإشاعة أو الخبر.

التوصيات

- 1 - استمرار العمل بمزاد العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي العراقي، اذ له القدرة والفعالية على امتصاص الكتلة النقدية المصدرة بمعدل مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة ومن ثم زيادة النقد في كفاءة السلطة النقدية.
- 2 - إنشاء سوق للصرف الأجنبي يعمل على مساندة البنك المركزي من اجل التقليل من عمليات مزاد العملة اذ تنقل كاهله، فضلا عن ذلك، ان يتم بيع العملة الأجنبية حصرا على المواطن العراقي المخول بالاشتراك في مزاداته على نحو اصولي فقط.
- 3 - تحقيق تناسب متوازن بين كل من الكتلة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي من اجل الوصول الى التوازن في القطاعين الحقيقي والنقدي على حد سواء.
- 4 - علماء، قد تساهم مثل هذه الإجراءات أعلاه للحد من التضخم.
- 4 - تطوير الاقتصاد العراقي وتنميته من خلال رفع كفاءة الأداء في القطاعات الاقتصادية، علما، ان الاقتصاد المتين لا يقاس بمدى حصيلة الدولة من المليارات من الأرصدة النقدية والمقدرة في العراق بحوالي (70) مليار دولار و(31,5) طن من (الذهب)، بل يستمد قوته وضمان استقرار أسعاره في السوق على وفق مدى قوة وحيوية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية فيها.
- 5 - تشجيع المصارف على تقييم القروض بالعملة الأجنبية (الدولار) حفاظا على قيمة العملة المحلية (الدينار).
- 6 - خفض الإنفاق العام لاسيما غير الضروري منه مع إيقاف تمويل المشاريع التي بإمكان القطاع الخاص أن ينفذها، مما يعزز ذلك من التخفيف من العجز الداخلي (الموازنة العامة) والخارجي (ميزان المدفوعات) ومن ثم رفع سعر الصرف للعملة المحلية وارتفاع قيمتها مقابل العملة الأجنبية.
- 7 - تنويع سلة العملات الصعبة أو الأجنبية كأن تكون من احتياطي اليورو والجنيه الإسترليني والين، من اجل ان لا يكون رهينة للدولار الأمريكي فقط.

المصادر:

أولا: الكتب العربية

- 1 . البلبل، د. علي، حساب مؤشرات أسعار الصرف، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2007 .
- 2 . برتران 2010 ، ريمون، الاقتصاد المالي الدولي، ترجمة د. محمود أنسي، القاهرة: مؤسسة فرانكلين، 1975 .
- 3 . السويسي، د. فاطمة، المالية العامة، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005 .
- 4 . العباسي، د. بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2003 .
- 5 . عوض الله، د. زينب حسن، محاضرات في العلاقات الدولية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988 .
- 6 . معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005 .
- 7 . الوزني والرفاعي، د. خالد واصف و د. احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، الأردن: دار وائل للنشر، 2009 .

ثانيا: الدوريات:

- 1 . إسماعيل، د. عوض فاضل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والثلاثون، 2012 .
- 2 . حسين وآخرون، اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركلي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (3)، (المجلد 2)، 2010 .
- 3 . الخزرجي، د. ثريا، السياسة النقدية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بغداد، العدد (23)، 2010 .
- 4 . ضمد وعباس، د. جليل شيعان وعقيل عبد محمد، نظام سعر صرف مقترح للدينار العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد السابع، تشرين الثاني، 1995 .

5. العاني، د. عماد، دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية (صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع، 2001.
6. عباس، صباح نوري، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990 – 2005)، بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد: العدد السابع عشر، أيار، 2008.
7. الغالبي و خضير، د. عبد الحسين جليل و ليلي بديوي، تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة (مصر دراسة حالة للمدة 1984 – 2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس، المجلد الأول، أيلول، 2011.
8. الوائلي، د. سمير فخري نعمة، أثر تغييرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة/العراق حالة دراسية للمدة 2004- لمنتصف 2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد العاشر، 2013.

ثالثاً: الرسائل الاطاريح الجامعية :

1. الحلفي، هادي عبد الواحد جباد، اصلاح الأداء المالي للموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2010)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – الاقتصاد، البصرة: جامعة البصرة، 2012.
2. سالم، سالم عبد الحسين، دراسة في أسعار الصرف وتغيراته وأثرها في اقتصاديات الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-اقتصاد، بغداد: جامعة بغداد، 1984.
3. الشدود، عدنان محمد حسن، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (1991-2006)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، البصرة: جامعة البصرة، 2009.
4. الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف – العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – اقتصاد، الكوفة: جامعة الكوفة، 2002.

رابعاً: الإصدارات الخاصة:

1. البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (2008-2009) (2004- 2012) و(2011-2012) و(2008-2013).
2. البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2003 و (2009 و 2010).
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2006 – 2007)، الأمم المتحدة: بنيويورك، 2007.
4. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.

خامساً: شبكة الانترنت :

1. البكري، د. جواد كاظم، المواطن العراقي ومطرقة السياسة- تحديات انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار، صوت العراق، 2013/5/19. www.Soteliraq.com
2. بدر الدين وآخرون، حجية، سعر الصرف، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009/8/3. www.iefpedia.com
3. بربور، مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985 – 2006)، أطروحة دكتوراه: جامعة الأردن: كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008. www.aabfs.org
4. شيباني، سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 – 2006)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2012. www.university of Alger.com
5. ناصر، هاشم حسين، موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية، موسوعة شبكة المعرفة الريفية، 2011. www.encyc.ref.net

سادساً: المصادر باللغة الانكليزية

BUREAU OF LABOR STATISTICS – U.S.A. DEPARTMENT OF LABOR,
Jaunar 1.16,2015 www.bis.gov/cpi